أمين دراوشة (*)

بنية المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية وآلية عملها

[قراءة في كتاب «المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية» لمهند مصطفى الصادر عن مركز «مدار»، 2014]

مقدمة

شهدت إسرائيل في السنوات الأخيرة نقاشا حادا حول مكانة الجامعات والمؤسسة الأكاديمية ومستقبلها ودورها، بسبب انحسار المؤسسة الأكاديمية في نواح كثيرة، وهذا الانحسار نابع أساسا من تراجع الدعم الحكومي للمؤسسات التعليمية والبحثية.

وكان لظهور متغيرات مهدت لتحولات في بنية المؤسسة الأكاديمية وجوهرها، أن زادت حدة النقاش، ومن المتغيرات الجديدة هيمنة اقتصاد السوق والتفكير النيوليبرالي على بلورة سياسات الاقتصاد الإسرائيلي، وانعكس ذلك على المؤسسات الأكاديمية بنيويا وأكاديميا، وعلى توجهات البحث العلمي ونوعيته، وعلى طبيعة العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وبين الحكم المركزي. ومن المتغيرات المؤثرة، انغماس المؤسسة الأكاديمية في محيط التنافس الأكاديمي العولمي، فأصبح الحضور العالمي هاجسا لا يبارح مخيلة المؤسسات الجامعية في إسرائيل. أما المتغير الثالث والمهم، فهو ظهور تيارات معرفية نقدية داخل المؤسسة الأكاديمية، وضعتها في نقاش داخلي حاد، ويقول أوري رام في كتابه «عهد ما بعد: قومية وسياسة العلم في إسرائيل»، إن هناك صراعا محتدما وحادا بين المؤسسات الأكاديمية وقوى اجتماعية وسياسية داخل الحرم الجامعي وخارجه، وأدى الصراع إلى ظهور نقاش عميق حول مصطلحات كالحرية الأكاديمية، والسلطة والمعرفة، والسياسة والعلم.

(*) كاتب فلسطيني- رام الله

وبــرزت معالــم واضحة لشــرطيّة معرفيّة داخــل الجامعات وخارجها، وكان أهمها في الســنوات الأخيرة «شــرطية المعرفة الخارجية التي قادتها مؤسســات مجتمــع مدني يهودية مدعومة سياسيا من النظام السياسي المركزيّ» (الكتاب، ص٢٠).

وقســم الكاتب مهند مصطفــى كتابه إلى ثلاثة أقســام، وتتضمن مدخلا وعشــرة فصول، وخاتمة، وتتمحور كلها حول ثلاثيــة المعرفة والسياســة والاقتصاد في مؤسســات التعليم العالي الإسرائيلية.

مأسســة التعليم العالي والبحث العلميّ في إسرائيل: النقاش حول إقامة الجامعة العبريّة ووجهتها

يتناول الكاتب في القســم الأول مــن كتابه، الإطار التاريخي لتبلور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إسرائيل، وذلك من خلال قراءة تاريخية تحليلية للصيرورة التاريخية التي أدت إلى قيام الجامعة العبرية، والنقاش الذي دار حول مكانة هذه الجامعة ودورها في النصف الأول من القرن العشرين.

فالفصل الأول يعتبر إطارا تاريخيا لفهم التحولات التي جرت في التعليم العالي الإســرائيلي بعد قيام الدولة ولغاية الآن، ويبين الكاتب الجذور التاريخية والسياســية للسجال القائم حاليا حول المؤسسات الأكاديمية.

وتطرق الباحث لقضية مأسســة التعليم والبحث العلمي. فبعد قيام إسرائيل دخل التعليم العالي اليهودي مرحلة جديدة، وطفقت الدولة ومؤسســاتها، تهتم اهتماما كبيرا بالتعليم العالي والبحث العلمي، نظرا لأهميته في عملية البناء والنهوض الحضاري. والدولة الجديدة واجهت «تحديــات داخلية وخارجية، في مجالات كثيرة، اقتصاديّة، واجتماعيّة، وعسكريّة، وثقافيّة. وكان عليها مواجهتها لكي تستطيع ضمان استمراريتها» (ص٥١).

استمرت مأسسة التعليم العالي حتى بداية السبعينيات، ومن ملامحها: سن قانون مجلس التعليم العالي، والذي يتضمن تبعية التعليم والبحث العلمي لضرورات بناء الدولة وأمنها، وانتهاء عهد بناء الجامعات في أوائل السبعينيات، حيث استقر التعليم العالي على ثماني جامعات، وأصبح هناك إجماع على أن مرحلة الاعتراف بجامعات جديدة انتهى من معجم التعليم العالي الإســرائيلي إلى الأبد. إلا أنه في العام ٢٠١٢ أعلنت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل، مما شكل تصدعا خطيرا من وجهة نظــر المؤسســات الجامعية في الإجماع الذي تشــكل في أوائل السبعينيات. لذلك خاضت الجامعات معركة قاسية ضد الاعتراف بأريئيل، وليس بسبب «منطلقات سياسية رافضة لإقامة جامعة في أرض محتلة، بل من منطلق الحيلولة دون إحداث تصدع في هذا الإجماع، خشية أن يؤدي إلى انهياره» (ص٢٥).

مظاهر الصراع والانسجام

في القســم الثانــي من الكتاب، يتنــاول الكاتب مجموعة من الموضوعات، ولعل أهمها العقد الضائع في المؤسســة الأكاديمية الإسرائيلية.

يناقش الكاتب ما عرف باســم «العقد الضائع»، وهو العقد الذي تقلص فيه الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي عامة.

ويقــع هذا العقد ما بين عامــي ٢٠٠٠- ٢٠١٠، حيث تراجع عدد المحاضرين وازداد عدد الطلاب، وتم فيه خفض الإنفاق على البحــث والتطوير، وهــذا أدى إلى هجرة العقول، وعلى الرغم من أن الحكومات شرعت في زيادة الإنفاق على التعليم العالي إلا أن الجامعــات ما زالت تعاني من آثار العقد الضائع. ويقول الباحث مصطفى: إن الجامعات الإســرائيلية بحاجة إلى سنوات لتجاوز هذه الآثــار مع صعوبة ذلك في ظل غياب تخطيط اســتراتيجي للإنفــاق الحكومي على المؤسســات الأكاديميــة، فالحكومة على الأغلب ما تتراجع عن دعم المؤسسات وتعود لتقليل حجم الميزانية المخصصة لها.

وركزت الأدبيات الإسرائيلية التي بحثت سنوات العقد الضائع، على تراجع الدعم الحكومي لمؤسســات التعليــم العالي، غير أن الباحــث ينطلق في بحثه من وجود محورين للعقد الضائع الأول: تراجــع الإنفاق الحكومي، وهذا يدل على أنه لا بديل عن الإنفاق الحكومي لتحقيق النهضة والتطور المعرفي في جهاز التعليم العالي، أما المحور الثاني، فهو: «تغلغل فكر السوق في المؤسسة الأكاديميّة الإســرائيلية، في جوانب مختلفة: البنيويــة، والتراتبية التنظيمية الإدارية فــي الجامعات، وفي تحديد مقاييس الجودة الأكاديميّة» (ص٩١)، وانحســار العلوم الإنسانية بدرجة كبيرة، ودعم وتعزيز ظاهرة الكليات الحكومة والخاصة.

وكان لهذه التحولات- تراجع الإنفاق الحكومي وتغلغل قوانين

وأرجع الباحثون الإسرائيليون جذور العقد الضائع إلى بداية التسعينيات، والتي امتازت بثورة في التعليم العالي من حيث الإقبال عليه الذي ساهمت فيه الكليات الأكاديمية، وأيضا التحولات الديمغرافية الواسعة التي شهدها المجتمع، وأهمها الهجرة الروسية التي ترافقت مع فتح كليات ومؤسسات أكاديمية جديدة.

ويصل الكاتب إلى أن توجه التأقلم مع قوانين السوق الجديدة في المشهد الأكاديمي، بات هو المهيمن على المشهد، ويزج بالجامعات في المحيط العولمي.

السوق- تأثيرها على السياسات الجامعية والحكومية اتجاه التعليم العالي، وخاض الكثير من أعضاء المؤسسة الأكاديميّة في موضوع مستقبل التعليم العالي والأكاديمي. وانقسموا في طروحاتهم حول الطرق الأنجع للخروج من المأزق، فالباحث إيلان غور، طالب بتحرير الجامعات من أغلال قوانين السوق، بينما اعتقد آخرون كنيسان ليمور أن على الجامعات التأقلم وملاءمة نفسها مع الواقع الجديد، وركز نقده على منهجية التأقلم وفوضويتها.

وأرجع الباحثون الإسرائيليون جذور العقد الضائع إلى بداية التسعينيات، والتي امتازت بثورة في التعليم العالي من حيث الإقبال عليه الذي ساهمت فيه الكليات الأكاديمية، وأيضا التحولات الديمغرافية الواسعة التي شهدها المجتمع، وأهمها الهجرة الروسية التي ترافقت مع فتح كليات ومؤسسات أكاديمية جديدة.

ويصل الكاتب إلى أن توجه التأقلم مع قوانين السوق الجديدة في المشهد الأكاديمي، بات هو المهيمن على المشهد، ويزج بالجامعات في المحيط العولمي.

ويستشهد بلقاء أجري مع رئيس الجامعة العبرية، الذي أكد على توجهات الجامعة الجديدة في الانسجام مع قوانين السوق، وقال: «إن الجامعة الأهم في إسرائيل سوف تخطو خطوات قوية في التنافس على جذب الطلاب وليس فقط التنافس على الإنتاج البحثي» (ص١٠٩).

وبالتالي، فإن الخروج من العقد الضائع كان يعمق التوجهات النيوليبرالية في المؤسسات الأكاديمية.

انحسار العلوم الإنسانيّة في الجامعات الإسرائيليّة: بين قوانين السوق والحاجة القوميّة

في الفصل الرابع يناقش المؤلف قضية انحسار العلوم الإنسانيّة، ويقول إن انحسار العلوم الإنسانية ميزة مشتركة لغالبية مؤسسات التعليم العالي في العالم نتيجة عولمة المؤسسات الأكاديمية، إلا أنه في إسرائيل ناتج عن صيرورة مركبة لا تتعلق بالعولمة وحسب، بل ناتجة أيضا من أزمة أخلاقية سياسية في المجتمع الإسرائيلي تتعلق بالثقافة الديمقراطية، مما يجعل هذا الانحسار شديد الوطأة، والمؤرخ يورام باك يؤكد هذا القول، ويقول «إن أزمة العلوم الإنسانية في الكليات والجامعات هي نتاج أزمة الفكر في المجتمع الإسرائيلي». (ص١٢٦)

ويورد الكاتب أربعة مركبات، يظهر من خلالها الانحسار، المركب الأول: هو تراجع عدد الطلاب الذين يلتحقون بالدراسة في أقسامها، والثاني هو: سياسات بعض الجامعات المتمثلة في إقفال أقسام أو دمج أقسام مع بعضها البعض. أما المركب الثالث، فظهر في تراجع قيمتها الاعتباريّة والمعرفيّة في المجتمع، الذي سار في مسارين، الأول تغلغل منطق السوق داخل المجتمع الناتج عن سياسات نيوليبرالية، فإسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة اندمجت بقوة في العولمة الاقتصادية، والمسار الثاني هو «النزعة القوميّة الإثنيّة المتفاقمة في السنوات الأخيرة التي يتم التعبير عنها بثقافة سياسيّة غير ديمقراطيّة على مستوى الخطاب والممارسة، والتي ترى في العلم والمعرفة أداة تخدم الرواية القومية فقط»، (ص١٣٢) فالنزعة القومية في الماضي كانت ترى في العلوم الإنسانية عمودا مهما في بناء الهوية القومية، أما اليوم فالتيارات الصهيونية لا تؤمن بأن العلوم الإنسانية تخدم المشروع القومي، الذي يركز بالأساس على التسلح العسكري والتكنولوجي.

والمركب الرابع في أزمة العلوم الإنسانيّة، هو الجانب البحثي، ويعتبر أكثر الجوانب معاناة، فحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة، فإن طلاب الدكتوراه في العلوم الإنسانية هم أقل عددا من زملائهم في التخصصات الأخرى، وهذا ناتج عن ندرة المنح

يحاجج الكاتب أن هناك توجهين قادا النقاش حول هذه الظاهرة والمبادرات الحكومية لإرجاع العقول المفقودة، هما القومي والعولمي، حيث يتعامل الأول على أن «المهاجرين هم كوادر أكاديمية جديدة ومتميزة، لهذا انطلقت هذه المبادرة لإرجاع العقول لإقامة بحث للامتياز أو للمتميزين، أما التوجه الثاني فيتعامل معها على أنها مهمة قومية تندرج ضمن سياسات إسرائيل لإعادة الكوادر اليهودية في العالم إلى المؤسسات المحليّة» (ص١٥٨)، ومن أجل ذلك تقوم وزارة الهجرة والاستيعاب بجزء من حملة استعادة العقول المهاجرة.

في داخل البلاد وخارجها، كما أن الحافز لدراسة العلوم الإنسانية بات ضعيفا لقلة الفرص في الجامعات الإسرائيلية.

أمـا المحاولات التي جرت لإنقاذ العلوم الإنسـانية من قبيل زيادة الميزانية المخصصة لدعم هذه التخصص، فإنها ما زالت لا تفـي بالغرض، وهذا سـمح لصناديق دعـم خارجية بضخ المسـاعدات، والتي حاولت فرض أجندتها على أقسـام كليات العلوم الإنسانية.

ويصـل الكاتب إلـى أن انهيار العلوم الإنسـانية كان نتيجة التحـولات الاقتصاديـة، واندماج مؤسسـات التعليم العالي في العولمة الأكاديمية، هذا بالإضافة إلى التراجع في الثقافة السياسّية الديمقراطية في المجتمع.

هـروب العقـول الإسـرائيليّة وإعادتهـا: بيـن عولمة المؤسسة الأكاديميّة و «قوميّتها»

يناقش المؤلف في هذا الفصل قضية هروب العقول الإسرائيلية وخاصة في العشر سنوات الأخيرة، وهي السنوات التي تسمى في إسـرائيل بـ «العقد الضائع»، فهذه السنوات انتشرت فيها ظاهرة هروب العقول لعدم قدرة الجامعات على استيعاب الأكاديميين الجدد.

يحاجـج الكاتب أن هنـاك توجهين قادا النقـاش حول هذه الظاهـرة والمبـادرات الحكومية لإرجاع العقـول المفقودة، هما القومي والعولمي، حيث يتعامل الأول على أن «المهاجرين هم كوادر أكاديمية جديدة ومتميزة، لهذا انطلقت هذه المبادرة لإرجاع العقول لإقامـة بحث للامتياز أو للمتميزيـن، أما التوجه الثاني فيتعامل معها على أنها مهمة قومية تندرج ضمن سياسات إسرائيل لإعادة الكوادر اليهودية في العالم إلى المؤسسـات المحليّة» (ص١٥٨)، ومـن أجل ذلك تقوم وزارة الهجرة والاسـتيعاب بجزء من حملة استعادة العقول المهاجرة.

ويتنـاول الكتـاب المفارقـة الأكاديمية المتمثلة فـي انغماس الجامعـات الإسـرائيلية بقوة فـي العولمـة الأكاديمية، والخطط الحكومية الموضوعة لإرجاع العقول في الخارج. فالمفارقة تنبع من أن هجرة العقول هي الحالة الطبيعية لعولمة التعليم العالي والبحث العلمي، بينما نرى المؤسسـة الأكاديمية تلهث وراء الاندماج في العولمـة وفي نفس الوقت تعمـل على إرجاع الباحثين من الخارج إلى المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل.

فالمفروض أن التفكير العولمي عليه أن يدفعها إلى تشـجيع الهجرة واسـتقبال باحثين ومحاضريـن أجانب إلى صفوفها ومختبراتها. ولكن موضوع هجرة العقول سـيبقى محورا من محاور الصراع الداخلي، والتوتر الدائم بين الاعتبارات القومية والأكاديمية والاقتصادية للتعليم العالي الإسرائيلي.

البحث العلمي والتطوير: مراكز الأبحاث

يتطـرق الكتاب إلـى الأبحاث العلميـة والأكاديمية الصادرة عن الجامعات الإسـرائيلية، ويؤكد على العلاقة المتينة بين البحث العلمي والأمن في إسرائيل في العديد من الجوانب، حيث ترصد الباحثة عنات مطر من جامعة تل أبيب هذه العلاقة، وتبين أن وزارة الدفـاع تقدم التمويل لـ «٥٥ بحثا مـن الأبحاث التي تجري في جامعة تل أبيب، وهناك تسـعة أبحاث أخرى تموّلها وكالة البحث الأمنـي المتطور في وزارة الدفاع الأميركية. من بينها بحث المواد المتفجرة الجديدة في كلية الكيمياء العضوية» (ص١٧٨)، وغيرها

من المشاريع الممولة من أجهزة الأمن.

وينتقل الباحث إلى الحديث عن مكانة إسرائيل البحثية، وتأثيرات عولمة المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية على البحث العلمي والتطوير في الجامعات، حيث يرى أن تطور البحث العلمي في إسرائيل كان متعلقا بالدعم المالي الحكومي، ومع تراجع الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في العقود الأخيرة، فإن المؤسسات الجامعية البحثية باتت تابعة في هذا المجال للشركات الاقتصادية وصناديق دعم عالمية، وأهمها الاتحاد الأوروبي. وبرز في هذا المحور «التوتر بين القومي والعالمي، أو بين الاعتبارات الوطنية وبين الاعتبارات التي تفرضها التوجهات النيوليبرالية» (ص٢٦-٢٧).

ويصل الباحث إلى نتيجة تقول إن تراجع الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير سيؤدي بلا شك إلى زيادة تبعية البحث العلمي للشركات الأجنبية والصناديق الدوليّة، وسيعزز اندماج المؤسسات الأكاديمية في العولمة الأكاديمية.

ويتحدث الكاتب في دراسته عن الدور الذي تلعبه مراكز الأبحاث في بلورة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إسرائيل، ودورها في توعية الرأي العام حول القضايا المختلفة، ومساهمتها في وضعها على سلم أوليات النقاش الجماهيري، ومتخذي القرارات في مؤسسات الدولة المختلفة.

وناقش الباحث ظاهرة صعود مراكز البحث اليمينية في إسرائيل، وتوصل إلى نتيجة تقول: إن مراكز البحث باتت مراكز بحث أيديولوجية تعمل على نشر فكرها الأيديولوجي في المجتمع أكثر من كونها مراكز بحث تعتني بالشأن المعرفي.

ثلاث حالات دراسية

في القسم الثالث، يتناول الكاتب شرطية المعرفة في إسرائيل من خلال دراسة ثلاث حالات دراسية.

فالفصل الثامن يتحدث عن شرطية المعرفة كما برزت في حركة (إم ترتسو) (إذا أردتم)، وهي حركة يمينية تأسست رسميا في العام ٢٠٠٧، وبقيت مجهولة إعلاميا وجماهيريا، حتى صعود الليكود إلى الحكم في العام ٢٠٠٩.

فمراكز البحث اليمينية تزداد تأثيرا بازدياد قوة أحزاب اليمين.

ويقوم عملها على رصد نشاط المحاضرين البحثي والدراسي في الجامعات ومراقبتهم للضغط عليهم وعلى الجامعات. وركزت حركة (إم ترتسو) عملها على ملاحقة التوجهات التي أسمتها «توجهات ما بعد صهيونية» في الجامعات الإسرائيلية.

وبلغ تطرفها مداه باعتبارها أدبيات عالمية مثل أدبيات العدل لجون رولز، وأدبيات نشوء القوميات لباندیکت آندرسون، توجهات لا- صهيونية، لأن هذه الأدبيات تصطدم مع جوهر الصهيونية كما تتبناه حركة (إم ترتسو) والذي يقدم مصلحة الدولة والجماعة على مصلحة الفرد بالمفهوم الشمولي.

ويعالج الفصل التاسع من الكتاب جدلية المعرفة والسياسة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وتتمثل في محاولة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، إغلاق كلية نظام الحكم والسياسة في جامعة بن غوريون، وهي كلية تصنف ضمن كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وخاضت الكلية معركة شرسة ضد إغلاقها بسبب تبنيها أنساقا معرفية غير تقليدية في العلوم السياسية، وبسبب التوجهات النقدية لمحاضريها ضد السياسات الإسرائيلية.

ويناقش الكاتب في الفصل العاشر جدلية السياسة والاقتصاد من خلال تناوله لقضية مثيرة وهي قضية الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، ويناقش الصراع الذي خاضته المؤسسة الأكاديمية داخل الخط الأخضر ضد هذا الاعتراف.

فمن جهة ثابرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية على دعم إقامة الجامعة، من منطلقات سياسة قومية لا غير، وهي الحكومة التي تنادي بإصلاح مؤسسات التعليم العالي بصورة تتلاءم مع التوجهات النيوليبرالية. ومن جهة ثانية ثابرت الجامعات الإسرائيلية، على معارضتها الاعتراف بجامعة جديدة من منطلقات اقتصادية بحتة، حيث كانت أسبابها بالمعارضة أنه «ليست هناك حاجة لجامعة جديدة ولا تسمح الموارد المتوافرة بإقامة جامعة أخرى في إسرائيل» (ص٢٧١).

ولم يظهر في حيثيات معارضتها أي ذكر لمكان الجامعة، بل كانت معارضة اقتصادية وعلمية بحتة، هذا رغم معرفة الجامعات الإسرائيلية أن مكان جامعة أريئيل على أراض فلسطينية محتلة، وهذا قد يعزز توجهات المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.